

التنشئة الإعلامية الواعية

درع وقائيّ ضد التّضليل الإعلاميّ

زاحم ساحات
الجهل والباطل،
يرجى نشر ما تقرأ
من علم وحق، ولا
تصمت صوتك في
الحق

د. خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان



تأمل معي هذا الخبر العاجل:

"دراسة علمية تثبت أن الشهادات الجامعية لم تعد ذات قيمة، وكبار رجال الأعمال ينصحون الشباب بترك التعليم والتوجه للعمل الحر مباشرة".

ضجت منصات التواصل الاجتماعي بهذا الخبر الذي اجتاحت الصفحات الطلابية والآباء والمعلمين خلال فترة التسجيل الجامعي، وانتشرت مقاطع فيديو مفرقة لمقابلات مع "خبراء" يؤكدون هذه المعلومة، وظهرت إحصائيات مزعومة تظهر أن 80% من خريجي الجامعات يعانون من البطالة، وأن أغلب المليارديرات العالميين لم يكملوا تعليمهم.

تسبب هذا الخبر في موجة من القلق بين الأسر، وقرّر عدد من الطلبة المتفوقين تأجيل التحاقهم بالجامعات، فيما انخفضت دافعية آخرين نحو الدراسة والتحصيل العلمي، حتى أنّ بعض المدارس لاحظت زيادة في نسب التسرب المدرسي في المرحلة الثانوية.

لكن بعد أسابيع من البحث والتقصي، تبين أنّ الخبر كان مزيّفًا بالكامل، ولم تكن هناك أية "دراسة علمية" بهذا الشأن، والمقاطع المصوّرة كانت مجتزأة من سياقات مختلفة، والإحصائيات كانت ملفقة، والأخطر أنّ مصدر الخبر كان مجموعة من المواقع المشبوهة التي تروج لدورات تدريبية مكلفة تعد بالثراء السريع، مستغلة إحباط الشباب وقلقهم من المستقبل.

هذه القصة تكشف عن وجه أكثر خطورة للتضليل الإعلامي، وهي لحظات استهداف المعلومات المضللة بغوغائية للنظم المجتمعية الأساسية كالتعليم، والتأثير في قرارات مصيرية في حياة الشباب، وتقويض ثقة المجتمع في مؤسساته التعليمية التي شيدت عبر عقود.

وهذا مثال صارخ للأخبار الكاذبة التي تترك آثارًا عميقة في النسيج المجتمعي، وكيف يصبح التضليل الإعلامي سلاحًا فتاكًا بيد ميليشيات فكرية تستهدف القيم المجتمعية والمؤسسات التعليمية والثقافية.

ففي عصر الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، تضاعفت المعلومات المتاحة للأفراد بشكل هائل وأصبح من السهل الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان، إلا أن هذا الانفجار المعلوماتي حمل معه تحديات جديدة، أبرزها ظاهرة التضليل الإعلامي، التي باتت تشكل خطرًا حقيقيًا على المجتمعات، فقد قيل: **"أعطني إعلامًا بلا ضمير، أعطيك شعبًا بلا وعي"**، مما يوضح أن الإعلام يمكن أن يُستخدم كأداة قوية للتلاعب بالتفكير الجمعي والرأي العام، خاصة إذا ما غاب عنه الضمير والأخلاق المهنية.

فمن تبعات تفشي الظواهر الرقمية في حياتنا، تظهر حقيقة التضليل الإعلامي المؤلمة، التي تمسّ جوهر طبيعتنا البشرية؛ فالخوارزميات التي تحكم منصّات التواصل الاجتماعي لا تكتفي بعرض المعلومات، بل تتلاعب بأعمق رغباتنا النفسية وانحيازاتنا الطبيعية، **فهي تُطعم أرواحنا بما تشتهي، وتحجب عنها ما قد يزعجها**، خالقة بذلك فقاعات معلوماتية تُشبه الأحلام الوردية التي نودّ أن نعيش فيها إلى الأبد، وهذا التلاعب الخفيّ يُحوّل الإنسان إلى مُستهلك سلبيّ للمعلومات التي تُعزّز قناعاته المُسبقة، فتقوى جدران الانغلاق الفكريّ حوله شيئًا فشيئًا، وتضعف قدرته على التعاطف مع الآخر المختلف، وتتآكل مهاراته في الحوار البناء والتفكير النقديّ، فهذا البُعد الروحيّ للتضليل يتطلّب منّا وقفة تأمل عميقة في كيفية الحفاظ على إنسانيتنا وانفتاحنا الفكريّ في زمن الآلة.

فقد كشفت الدراسات العلمية عن حقيقة مُذهلة ومؤسفة في آنٍ واحد: **فالكذب يسافر في فضاء المعلومات أسرع من الحقيقة بست مرات**، ويصل إلى عدد أكبر من الناس بنسبة 70%، ويؤكّد أنّ في طبيعتنا البشرية ميلًا فطريًا نحو الإثارة والغرابة أكثر من الحقائق الهادئة والمتزنة، وهذه الظاهرة تعكس جانبًا عميقًا من نفسيتنا الجماعية، إذ نجد أنفسنا أكثر انجذابًا للأخبار التي تُحرّك مشاعرنا بقوة - سواء أكانت مشاعر خوف، غضب أو دهشة - أكثر من تلك التي تُقدّم المعرفة بهدوء وتأنٍ.

لذلك، فإنّ فهم هذه الطبيعة البشرية يُساعدنا على تطوير آليات دفاعية أكثر فعالية، فحين ندرك أنّ أنفسنا مُبرمجة للانجذاب نحو المُثير والمُفاجئ، يمكننا أن نتعامل مع هذا الميل بوعي أكبر، ونُدرب أنفسنا على التوقّف والتأمّل قبل أن تجرفنا موجة الانفعال والاندفاع، فهذه دعوة لترويض النفس وتهذيب ردود أفعالها، تمامًا كما فعلت الحضارات الإنسانية عبر التاريخ في مجالات أخرى من حياتنا، وأسوة بكثير من الدول التي قامت بسنّ قوانين وعقوبات تمنع وتردع نشر هكذا تضليلات في المحتويات أو المعلومات، لما لمستّه من خطورة تطلّ أمن واستقرار مجتمعاتها.

فالتضليل الإعلامي هو عملية منظّمة لنشر معلومات مزيفة أو مضلّة بهدف التأثير على آراء الجمهور وتوجيه سلوكياتهم بما يخدم أهدافاً معيّنة، وقد يأخذ أشكالاً متعدّدة، منها نشر أخبار كاذبة بالكامل (الأخبار المزيفة)، تحريف الوقائع الحقيقية وإخراجها من سياقها، الانتقائية في عرض المعلومات بما يخدم وجهة نظر معيّنة، استخدام العناوين المثيرة التي لا تعكس محتوى المادة الإعلامية، توظيف الصور والفيديوهات المفبركة أو المعدّلة رقمياً، والترويج لنظريات المؤامرة والشائعات كما حدث في وباء التضليل الذي انتشر حول كوفيد عام 2020، وأدّى إلى عزوف الكثير من الأفراد عن الإقبال على أخذ المطاعيم.

وتكمن خطورة هذا التضليل فيما يحمله من آثار سلبية تطال المجتمع بشرائحه كافة، ومنها: تقويض الثقة العامة، واهتزاز ثقة المواطنين في وسائل الإعلام والمؤسسات الرسميّة، ممّا يخلق حالة من الشكّ المستمر تجاه أيّة معلومة يتمّ تداولها، حتّى وإنّ كانت صحيحة وموثوقة، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، وإثارة الفتن والتوترات بين مكونات المجتمع، خاصّة باستهدافه لقضايا حسّاسة متعلّقة بالدين أو العرق أو الهوية الثقافيّة، والتأثير في المسار الديمقراطي والقرارات السياسيّة، من خلال توظيفه للتأثير في خيارات الناخبين وتوجيه الرأي العام وفق مصالح فئويّة ضيقة، والعمل على تشويه الوعي العام، وبناء قناعات خاطئة لدى الأفراد حول قضايا مهمّة، ممّا يؤثّر سلبيّاً في قدرتهم على اتّخاذ قرارات سليمة في حياتهم اليوميّة، وتهديد الصّحة العامّة، بانتشار معلومات مضلّة حول بعض الأمراض والأوبئة وطرق انتقالها وأساليب الوقاية منها والعلاجات المزعومة، ممّا أدّى إلى سلوكيّات خطيرة أضرت بصحّة الكثيرين، وعلى الصّعيد الاقتصادي فوراء كلّ معلومة مضلّة تنتشر في مجتمعاتنا، تقف تكلفة اقتصاديّة واجتماعيّة باهظة قد لا نلمسها في اللحظة، لكنها تتراكم كالدين الخفيّ على كاهل الأجيال، فحين تشير التقديرات إلى أنّ التضليل الإعلامي يُكلّف الاقتصاد العالمي قرابة 78 مليار دولار سنويّاً، فإنّنا نتحدّث عن موارد كان يمكن أن تُوجّه لبناء المدارس والمستشفيات، وتطوير البحث العلمي، ورعاية الفقراء والمحتاجين.

فهذا البُعد الاقتصاديّ للتضليل يكشف لنا عن مسؤوليّة أخلاقيّة عميقة تتجاوز مجرّد التحقق من المعلومات قبل نشرها، ففي كلّ مرّة نتسرّع فيها في مشاركة خبر مشكوك فيه، أو نساهم في نشر شائعة لم نتأكّد من صحتها، فإنّنا نُساهم - لربّما دون قصد - في استنزاف موارد مجتمعنا وطاقاته الإبداعيّة، فهنا دعوة لنرى في كلّ "نقرة مشاركة" فعلٌ أخلاقيّ له تبعاته على الأجيال القادمة، وفرصة لممارسة المسؤوليّة الاجتماعيّة بأرقى معانيها، ناهيك عن تعرّضنا للمساءلة القانونيّة التي تنتج عن تلك المشاركات غير المسؤولّة.

ففي عصرنا هذا، عصر العولمة الرقمية، لم تعد حدودنا الوطنية قادرة على حمايتنا من أشكال جديدة من التدخل في شؤوننا الداخلية، أشكال تردنا هذه المرّة عبر شاشات هواتفنا ومنصّات تواصلنا الاجتماعيّ، فحين تستطيع جهات خارجيّة الوصول إلى ملايين المواطنين وتوجيه آرائهم وخياراتهم السياسية من خلال حملات تضليل منظّمة، فإنّنا نواجه تهديدًا للسيادة الوطنية والهويّة الثقافيّة بشكل لم تشهده الأجيال السابقة، وهذا تحدّي يتطلّب منّا تطوير مفهوم جديد للأمن القوميّ، أمن معلوماتي وثقافيّ يحمي عقول أبنائنا وقيمنا المجتمعيّة من محاولات التلاعب والاختراق الفكريّ، فهو لا يعني الانغلاق أو رفض التفاعل مع العالم، بل يعني بناء حصانة ذاتيّة قويّة تُمكننا من التفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى دون فقدان هويتنا أو قيمنا الأساسية، فهي دعوة لنكون أكثر يقظة ووعيًا بمصادر المعلومات التي نلقّاها، وأنّ نتساءل دومًا: **من يريد منّا أن نؤمن بهذه المعلومة؟ وماذا يكسب من إيماننا بها؟**

ولمواجهة ماسبق التطرّق له من تحدّيات وآثار يحملها هذا التضليل، وجب السعي الحثيث للبحث عن **سبل للوقاية منها**، وهنا يقع هذا العبء على عاتق مؤسسات التنشئة المجتمعيّة، من خلال قيامها بنشر الوعي وغرس قيم التربية الإعلامية السليمة، ومنها:

الأسرة، وما تلعبه من دور مؤثّر في بناء شخصيّة الطّفل ومنظومته الفكرية والقيميّة، فيأتي دورها في مجال التربية الإعلامية بخلق حوار مفتوح مع الأبناء حول ما يشاهدونه ويقرؤونه في وسائل التّواصل الاجتماعيّ المختلفة، وتعزيز قيم الصّدق والأمانة والموضوعيّة في نفوسهم، ووضع قواعد منظّمة لاستخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيا داخل المنزل، ومشاركة الأبناء في متابعة المحتوى الإعلامي الهادف والموثوق، وتشجيعهم على التحقق من المعلومات قبل تصديقها أو مشاركتها.

والمدرسة، ويظهر دورها في تنمية الوعي الإعلامي من خلال إدراج مواد دراسية متخصصة في التربية الإعلامية ضمن المناهج الدراسية أو المناهج الإثرائيّة، وتدريب الطلبة على مهارات التحليل النقدي للمحتوى الإعلامي، وتنظيم أنشطة وورش عمل تفاعلية لتمكين الطلبة من إنتاج محتوى إعلامي هادف، ودعوة خبراء ومختصين في المجال الإعلامي لتقديم محاضرات توعوية للطلبة، وإنشاء نوادٍ إعلامية طلابية تشجّع على الإبداع والابتكار في هذا المجال، مع العمل على توفير فرص للطلبة للمشاركة في مسابقات وفعاليات إعلامية على المستوى المحلي والدولي.

والمؤسسات الدينية، وما تضطلع فيه من دور في توجيه الأفراد وتحسينهم فكريًا وقيميًا ضدّ التضليل الإعلامي من خلال تأصيل القيم الأخلاقية المرتبطة بالصدق والأمانة ونقل المعلومات، والتوعية بخطورة نشر الشائعات والأكاذيب من منظور ديني، وتوظيف المنابر الدينية في نشر الوعي الإعلامي، وتقديم رؤية دينية متوازنة للقضايا المثارة في وسائل الإعلام، والعمل على تفنيد الشبهات والأفكار المضللة التي تنشر باسم الدين.

فليس بخافٍ أنّ أعمق الأسباب التي ساهمت في تعمّق هذا التضليل في وشائج المجتمعات، بعد أفرادها عن الدين الإسلامي والتواصل الروحي بالقرآن الكريم، إذ إنّ غاية التضليل الأساسية وضع الأمة العربية والإسلامية في حالات من التخلف والتأخر والانحطاط، بالاعتماد على ما يملكه التضليل من أجهزة حديثة وتكنولوجيا متقدمة وخطط علمية مدروسة، ولن يكون هناك سلاح لمواجهة هذه الغايات أقوى من القرآن الكريم، لكونه هو بذاته رسالة إعلامية مقدّسة، إذ يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۚ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة: 67)

فهو معجزة الإسلام الخالدة، وهو الدستور الشامل الجامع المنظم لشؤون الأمة الإسلامية في الأمور كلّها وهو المرجع الرئيسي للنشاط الإعلامي الذي يرسم للدعاة والمرشدين خططهم ويحدّد مجالات نشاطهم ويحقّق أهدافهم، ومنه نستطيع التزوّد لصنع إعلام هادف يدعم الحقيقة، يستعان به لمعالجة قضايا المجتمع المعاصرة.

ومؤسسات المجتمع المدني، ودورها في المساهمة في مكافحة التضليل الإعلامي من خلال تنظيم حملات توعوية تستهدف مختلف شرائح المجتمع، إنشاء منصّات للتحقق من صحة الأخبار والمعلومات المتداولة، وتقديم دورات تدريبية في مجال التربية الإعلامية، وإصدار أدلة إرشادية للتعامل الآمن مع وسائل الإعلام الجديدة، والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية لتبني موثيق شرف إعلامية تضمن المهنية والمصداقية.

ومن هنا يتّضح أنّ مكافحة التضليل الإعلامي لا يمكن أن تكون مسؤولية المؤسسات الحكوميّة والتعليميّة وحدها، بل تحتاج إلى شراكة حقيقيّة مع القطاع الخاص، وخاصة شركات التكنولوجيا التي تمتلك المنصّات التي ينتشر عبرها التضليل، وهذه الشراكة لا تعني فرض الرقابة أو تقييد حرية التعبير، بل تعني تطوير آليات ذكيّة وأخلاقيّة لترشيد انتشار المعلومات وتعزيز المحتوى الموثوق، كما يمكن لهذه المنصّات أن تلعب دورًا تربويًا عميقًا من خلال تطوير خوارزميات تُعطي الأولويّة للمحتوى المتوازن والمُتحقّق منه، وإنشاء مساحات تفاعليّة لتعليم المستخدمين مهارات التحقق من المعلومات، وتوفير أدوات سهلة الاستخدام للإبلاغ عن المحتوى المشكوك فيه، وما تحمّل هذه الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية إلّا ضرب من كونه واجبًا أخلاقيًا من جهة، واستثمار ذكي في بناء بيئة رقمية آمنة من جهة أخرى.

كما ويعدّ التفكير النقديّ أحد أهمّ الأدوات لمواجهة التضليل الإعلامي، ويمكن تنميته لدى الأجيال من خلال **تعليم مهارات تقييم المصادر** بالتدريب على التمييز بين المصادر الموثوقة وغير الموثوقة، والتعرّف على معايير المصداقيّة مثل السمعة والتخصّص والحياديّة، وفحص هوية الناشر وأهدافه وانتماءاته، **وتطوير مهارات تحليل المحتوى** من خلال التّمييز بين الحقائق والآراء في النصوص الإعلاميّة، واكتشاف التحيّزات والتلاعب العاطفيّ في الخطاب الإعلاميّ، وتحليل الصور والفيديوهات والتأكّد من أصالتها، وفهم تقنيّات الإقناع والدعاية المستخدمة في المحتوى الإعلاميّ، **وتشجيع التفكير المستقلّ**، من خلال طرح الأسئلة النقديّة حول المعلومات المتلقّاة، وتحديّ الافتراضات والمسلمات، والبحث عن وجهات نظر متعدّدة حول القضية الواحدة، وتجنّب الانحياز التّأكيديّ، والعمل على تعزيز مهارات التحقق والتثبّت من خلال البحث عن مصادر متعدّدة للتأكّد من صحّة المعلومات، واستخدام أدوات التحقق من صحّة الأخبار والصور، والتريّث قبل مشاركة المعلومات وإعادة نشرها، والتّواصل مع المتخصّصين للاستفسار عن المعلومات المشكوك فيها.

فضلاً عن وجود عدد من الإستراتيجيّات الوقائيّة لحماية الأجيال من التضليل الإعلاميّ، عن طريق **تقوية الرقابة الذاتية** الواعية لدى الأفراد عند استهلاك المحتوى الإعلاميّ أو إنتاجه، وذلك من خلال غرس المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية تجاه المعلومات التي يتلقونها أو ينشرونها، **والتنوع في مصادر المعلومات**، من خلال تشجيع الأفراد على عدم الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات، والحرص على متابعة مصادر متنوعة تعكس وجهات نظر مختلفة، ممّا يساعد على تكوين صورة أكثر شموليّة وتوازناً للأحداث

والقضايا، و **الاستخدام الذكي للتكنولوجيا** لمكافحة التضليل الإعلامي باستخدام تطبيقات وبرامج التحقق من صحة الأخبار والصور، والاستفادة من خوارزميات الذكاء الاصطناعي في كشف المحتوى المزيف، وتعزيز **الوعي بآليات عمل وسائل الإعلام** من خلال تثقيف الأفراد حول كيفية عمل وسائل الإعلام، وأساليب إنتاج المحتوى الإعلامي، والعوامل المؤثرة في توجهات المؤسسات الإعلامية، **وزيادة المشاركة الفاعلة في المشهد الإعلامي**، من خلال إنتاج محتوى إعلامي هادف وموثوق يساهم في نشر الحقائق ومواجهة المعلومات المضللة.

وبعد،

فإنّ التضليل الإعلامي ليس تهديدًا للمجتمع ككلّ وحسب، بل هو أيضًا مرض يُصيب الأفراد على المستوى النفسي والروحي، فالتعرّض المستمرّ للمعلومات المتضاربة والمُضلّلة يُسبّب حالة من القلق المزمن والتوتر النفسي، ويُضعف قدرة الإنسان على اتّخاذ القرارات السليمة، ويُزعزع ثقته في نفسه وفي العالم من حوله.

وهذا البُعد النفسيّ يتطلّب منّا التعامل مع التضليل كما نتعامل مع أيّ وباء صحيّ؛ **بالوقاية أولاً، ثمّ بالعلاج عند الحاجة، فالوقاية** تكون بتقوية المناعة النفسية والفكرية للأفراد من خلال التعليم والتدريب، أمّا **العلاج** فيكون بتقديم الدعم النفسيّ للأشخاص الذين تأثّروا بالتضليل، ومساعدتهم على استعادة ثقتهم في المعلومات الموثوقة وفي قدرتهم على التفكير السليم، فهذا المنظور العلاجيّ هو ما يُضفي على عملنا في مكافحة التضليل بُعداً إنسانياً ورحيماً، فنحن لا نواجه أعداء يجب محاربتهم، بل نساعد ضحايا يحتاجون للشفاء والدعم.

وختاماً، فإنّ التضليل الإعلامي ظاهرة معقّدة تتطلّب جهوداً متكاملة من مؤسسات المجتمع بأكملها، لمواجهةها والحدّ من آثارها السلبية، من خلال تحصين الأفراد بالتربّية الإعلامية وتنمية مهارات التفكير النقديّ لدى الأجيال، فبناء مواطن واعٍ إعلامياً، قادر على التّعامل بمسؤولية مع وسائل الإعلام، وتحليل المحتوى الإعلامي بعقل ناقد، هو السبيل الأمثل لبناء مجتمع محصّن ضدّ التضليل والتلاعب بالرأي العام.